جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية)
20 يناير/ كانون ثان 2019

ق- 032/ (01/19)/ 44-خ (0513)

# القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
# في دورتها الرابعة
## (بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

# كلمة
# معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة
# وزيـر الخارجيـة بمملكـة البحريـن

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**فخامة الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة**
**رئيس القمة العربية التنموية في دورتها الحالية،،،**
**أصحاب الفخامة والدولة،،،**
**أصحاب المعالي والسعادة**
**معالي الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،،،**
**الحضور الكرام**

يشرفني أن أنقل إلى مقامكم السامي فخامة الرئيس تحيات أخيكم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، الذي شرفني بتمثيله في هذه القمة وتمنيات جلالته بأن تحقق هذه القمة غاياتها وأهدافها المرجوة التي تصب في صالح العمل العربي المشترك، وتحيات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وتمنياتهم لكم بالتوفيق والنجاح.

ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان للجمهورية اللبنانية الشقيقة على كرم الضيافة وحسن الاستقبال منذ أن حللنا على هذه الأرض الطيبة، ولاستضافتها لهذه القمة التي تلامس غايات وأهداف نشأة جامعة الدول العربية.

كما أتشرف أن أشيد بالجهود الكبيرة والإسهامات المقدرة لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة لرئاسة المملكة الموفقة للقمة العربية التنموية الثالثة، منوهًا بجهود معالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط وموظفي الأمانة والمسؤولين في الجمهورية اللبنانية في الإعداد لهذه الدورة.

وأود كذلك أن أنوه بالنتائج التي توصلت إليها المنتديات الثلاثة التي عقدت على هامش هذه القمة، وهي منتديي المجتمع المدني والشباب العربي، ومنتدى القطاع الخاص العربي وذلك لدارستها والاستفادة منها في صياغة سياسات العالم العربي التنموية.

**أصحاب الفخامة والدولة،،،**
**أصحاب المعالي والسعادة،،،**

تحرص مملكة البحرين دومًا على المساهمة في دعم العمل العربي المشترك الاقتصادي والتنموي لما فيه صالح الدول والشعوب العربية الشقيقة، وندرك أهمية التحالفات والتعاون لضمان الأمن الغذائي العربي وتوفير المخزون الاستراتيجي للحيلولة دون نشوء أزمات مستقبلية، كما ندرك أهمية تفعيل وتعزيز العمل العربي بين جميع القطاعات الحيوية للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس شعوبنا ودولنا الشقيقة.

ونعلم جميعا بأن أكبر هذه التحديات هي التطرف والحروب والصراعات وخطوط الانقسام التي تفرق بين انسان واخيه وتعزلهم عن بعضهم البعض، على أسس عرقية ودينية ومذهبية وغيرها.

وهو مما لا شك فيه، يعيق ويعطل بناء الدول ويهدد سلامة وأمن مجتمعاتها. وان هذه التحديات يجب أن لا تشغلنا عن الاستمرار في العمل على وضع خطط الانفتاح والتكامل وتطوير التعليم وحماية الاستثمار والملكية الفكرية لتحقيق الازدهار المطلوب.

ودعمًا للتعاون العربي الاستراتيجي، فقد وقعت مملكة البحرين على مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بالقرار 8088، والتي سيكون لها كبير الأثر في توفير الطاقة بين الدول العربية وداعمًا أساسيًا للتنمية فيها.

وإدراكًا لأهمية التنمية المستدامة على المستوى العالمي، قامت مملكة البحرين بتقديم التقرير الوطني الطوعي الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الذي عقد في مقر المنظمة الدولية بنيويورك.

**أصحاب الفخامة والدولة،،،**
**أصحاب المعالي والسعادة،،،**

وايمانا منا بالمسؤولية العربية والإسلامية تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق والقدس الشريف، نؤكد على أهمية تكاتف الجهود لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 – 2022).

كما ندرك تماما ازمة ومعاناة اللاجئين في الدول العربية، والاعباء التي تحملتها الدول المستضيفة، ونؤكد بأن مملكة البحرين قد قامت في هذا الشأن بتقديم المساعدات وإقامة المراكز الصحية والتعليمية والاجتماعية في مراكز إيواء اللاجئين في عدد من الدول الشقيقة.

ونؤكد في هذا المجال على ضرورة تكاتف الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية للقيام بدورها في تخفيف معاناة اللاجئين، وتامين تمويل تنفيذ مشاريع تنموية لهم في الدول العربية المستضيفة، للمساهمة في الحد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة.

يحفل جدول أعمال هذه القمة بمواضيع هامة تواجه مجتمعاتنا العربية تتناول عدد من المجالات منها الاقتصادية كمتابعة وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال إقامة الاتحاد الجمركي، والاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع رؤية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي.

ومنها الاجتماعية التي تمس الأسرة العربية وإدماجها في التنمية المستدامة وحماية الطفل وصحة المرأة والارتقاء بالتعليم والقضاء على الفقر، كل ذلك يحتم علينا اتخاذ القرارات لوضع الاستراتيجيات من أجل دعم التنمية المستدامة في دولنا، والتي هي مسؤولية جماعية تستوجب منا تضافر الجهود وتوثيق تعاوننا المشترك.

ختامًا، فكلنا أمل في أن تجسد هذه القمة الهامة في قراراتها آمال أمتنا في التنمية والتقدم والازدهار ومواجهة التحديات وأن تتوصل لنتائج تدعم مواصلة مسيرة التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتعمل على فتح مجالات جديدة للعمل المشترك لتحقيق طموحات شعوبنا العربية في مجالات التنمية المستدامة، مؤكدين في الوقت ذاته على أهمية الانعقاد الدوري للقمة العربية التنموية لتسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المنشود.

**وفقنا الله جميعًا إلى ما فيه خير عالمنا العربي وشعوبه**
**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**